

واقع التجارة الخارجية للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية:

دراسة تحليلية خلال الفترة (2019-2023)

*The reality of foreign trade for Arab countries in light of global economic shifts:
Analytical study during the period (2019-2023)*

د. مريم قرعي¹ / مغبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي (الجزائر)،

meriem.garai@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2025-12-29

تاريخ القبول: 2025-12-25

تاريخ الاستلام: 2025 / 09 / 21

ملخص

شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات والتي تمثلت أساسا في تداعيات جائحة كوفيد 19 وما ترتب عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، تقلبات أسعار النفط، ارتفاع كل من معدلات التضخم العالمي وأسعار الفائدة، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية وأبرزها الحرب الروسية الأوكرانية والتي كان لها تأثيرا على طبيعة العلاقات التجارية الدولية. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2019-2023) من حيث حجم الصادرات والواردات، ومن جهة أخرى محاولة التعرف على أهم الشركاء التجاريين للدول العربية، ومن هذا المنطلق توصلت هذه الدراسة إلى أن للتحولات الاقتصادية العالمية أثر كبير على اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية الأمر الذي دفع بها إلى البحث عن شركاء تجاريين بعيدا عن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على مجموعة دول آسيا خاصة الصين والهند كأهم شريك تجاري لها، وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي العربية وإنشاء سوق عربية موحدة بالشكل الذي يحسن من أداء التجارة الخارجية للدول العربية.

تصنيف JEL : F1 ; F31 ; F14.

Abstract:

the global economy has undergone several transformations, mainly due to the repercussions of the COVID-19 pandemic and the resulting disruptions in global supply chains, oil price fluctuations, rising global inflation and interest rates, as well as geopolitical tensions, most notably the Russian-Ukrainian war, which has had an impact on the nature of international trade relations. This study aims to analyze the development of foreign trade in Arab countries during the period (2019-2023) in terms of the volume of exports and imports, and on the other side, to identify the most important trading partners of Arab countries. From this perspective, this study concluded that global economic shifts have a significant impact on the foreign trade orientation of Arab countries, prompting them to seek trading partners outside Western Europe and the United States, with a focus on Asian countries, particularly China and India, as their most important trading partners. On this basis, the study recommended needed to strengthen Arab economic integration and establish a unified Arab market in a manner that improves the foreign trade performance of Arab countries.

Keywords: foreign trade, exports, imports, Arab countries.

Jel Classification Codes : F1 ; F31 ; F14.

¹ مريم قرعي: meriem.garai@univ-bba.dz

I - تمهيد :

يعد موضوع التجارة الخارجية من بين أهم القضايا البارزة في النقاشات الاقتصادية المعاصرة، حيث برزت عدة مدارس التي عالجت مجموعة من النظريات والنماذج عبر كامل مراحل تطور الفكر الاقتصادي لتفسير أسباب قيام التبادلات التجارية الدولية.

ومع هذه التحولات الاقتصادية المتعاقبة في المشهد التجاري العالمي لم يعد يقتصر الاهتمام بحجم التجارة الخارجية كونها مؤشرا اقتصاديا يعكس مدى قوة الدولة، بل أضحي يشير بشكل أكبر إلى الوزن النسبي للدولة على الخريطة السياسية. حيث أصبح التفوق التجاري وحياسة الحصة الأكبر من الأسواق العالمية دليلا على قوة الدولة وقدرتها على تحديد توجهات التجارة العالمية، خاصة مع بروز معطيات إقليمية ودولية جديدة والتي وسعت من طموحات ورهانات الدول في مجال علاقاتها التجارية بالشكل الذي يضمن لها التمويع الجيد وتحقيق أهدافها المسطرة تماشيا مع متطلبات المؤسسات الدولية وكذلك الأزمات المفاجئة.

وعلى هذا الأساس فقد عرفت التجارة الخارجية في الدول العربية تحولات متباينة وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة والمتعلقة أساسا بتداعيات جائحة كوفيد 19، تقلبات أسعار النفط، اضطرابات سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية، التضخم العالمي وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية. حيث أثرت كل هذه العوامل على طبيعة المبادلات التجارية في الدول العربية.

1.I- إشكالية البحث :

ومما سبق تبرز إشكالية دراستنا من خلال السؤال الرئيسي التالي:

"ما هو واقع التجارة الخارجية للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة، وما مدى قدرة هذه الدول على التكيف مع هذه التحديات التي تواجهها؟".

وتندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف أثرت التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة على حجم التجارة الخارجية في الدول العربية؟
- هل حدث تغير في البنية الجغرافية للشركاء التجاريين للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة؟

- ماهي أهم التحديات التي واجهتها التجارة الخارجية في دول العربية خلال هذه الفترة؟.

2.I- فرضيات البحث :

على ضوء هذه الأسئلة الفرعية يمكننا طرح الفرضيات التالية القابلة للنفي والإثبات:

- تأثرت التجارة الخارجية في الدول العربية بشكل ملحوظ بالتحولات الاقتصادية العالمية خلال الفترة (2019-2023)؛

- هناك تغير في البنية الجغرافية للشركاء التجاريين للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة.

- تعرضت التجارة الخارجية في الدول العربية إلى جملة من التحديات خلال الفترة (2019-2023)، أبرزها تأثيرات جائحة كورونا على حركة السلع والخدمات، الإضرابات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا وما نتج عنها من ارتفاع تكاليف الشحن، ناهيك عن هشاشة البنية التحتية اللوجستية بالدول العربية.

3.I. - أهداف البحث :

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:
- تحليل تطور التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الفترة (2023-2019) من حيث حجم الصادرات والواردات؛
 - التعرف على أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة؛
 - تشخيص أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية لتعزيز تجارتها الخارجية ضمن السياق الاقتصادي العالمي المتغير؛
 - التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية.

4.I. - أهمية البحث :

- تكمن أهمية دراستنا كونها تعالج تحليلاً عميقاً لواقع التجارة الخارجية للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وسبل التكيف مع هذه المستجدات بالشكل الذي يمكنها من تحسين أدائها.

5.I. - الدراسات السابقة:

- دراسة (ثامر محسن، زهير عبيدة 2021) مقال بعنوان "مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمأمول": هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وأهداف التجارة البينية في الدول العربية، والكشف عن أسباب ضعفها والتحديات التي تواجهها، مع تقديم مجموعة من الحلول المستقبلية بغية التصدي لتلك التحديات، ومن هذا المنطلق فقد توصلت الدراسة إلى أن حجم التجارة العربية البينية في تطور ملحوظ لكنها لم تحقق الأهداف المنشودة وهذا بالرغم من توفر إمكانيات هائلة في الدول العربية.
 - دراسة (عبد الحميد حمشه 2022) مقال بعنوان "واقع التجارة الخارجية العربية وتنافسيتها - الفرص والآفاق- دراسة تحليلية للفترة (2019-2015) بالإشارة إلى حالة الجزائر": ناقشت هذه الدراسة فرص التبادل التجاري العربي وآفاق تطويره في ظل منطقة التجارة العربية الحرة، وعلى هذا الأساس توصلت الدراسة إلى أن حجم التجارة العربية البينية وتنافسية صادراتها في تطور ملحوظ، إلا أن نسبة تأثيرها في التجارة الدولية يبقى ضعيف ومحدود.
 - دراسة (جمال بن عياد، لخضرين سعيد 2023) مقال بعنوان "واقع التبادل التجاري العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة (2021-2016)": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع التبادل التجاري العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن مستويات التبادل التجاري العربي في تحسن ملحوظ إلا أنها تواجه مجموعة من العقبات.
- ما يميز دراستنا الحالية عند الدراسات السابقة أنها ستعالج موضوع تأثير التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة على التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2023-2019).

II- الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية :

II-1- ماهية التجارة الخارجية :

II-1-1 تعريف التجارة الخارجية :

- وردت عدة تعريفات للتجارة الخارجية نذكر منها ما يلي:
- "تتمثل التجارة الخارجية في كل المعاملات التجارية التي تتم خارج حدود الدولة، حيث تشير النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة إلى أن تطور الدول يكون من خلال استخدام مواردها بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، ووفقا لأدم سميث فإنه لا يمكن تحقيق الرخاء العالي إلا إذا قامت الدولة بتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية في العالم" (Mekhnane Okba, 2025, p3).
 - كما تعرف أيضا التجارة الخارجية على أنها: "عملية نقل السلع والخدمات بين الدول والتي يتم تنظيمها من خلال مجموعة من السياسات والقوانين واللوائح" (EZZABOUN, 2015 , P15).

II-1-2 أسباب قيام التجارة الخارجية :

- توجد عدة أسباب لقيام التجارة الخارجية وهي (إينال، 2017، ص15):
- عدم امكانية الدول من تحقيق اكتفاءها الذاتي: وهذا راجع أساسا إلى التفاوت الموجود في الموارد الطبيعية بين دول العالم.
 - التخصص الدولي: حيث يجب أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية فيما يتعلق بظروفها المناخية وكذلك مواردها الاقتصادية مما يمكنها من إنتاجها بتكلفة أقل وجودة عالية.
 - اختلاف أذواق المستهلكين وتوجهاتهم: وذلك من ناحية إمكانية تفضيلهم للمنتجات الأجنبية مقارنة بالمنتجات المحلية.
 - التفاوت الموجود في درجة التكنولوجيا المستعملة في إنتاج السلع: ويتعلق الأمر هنا بالفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية في العملية الإنتاجية، حيث يوجد تباين في الأسلوب الإنتاجي فنجد الدول المتقدمة تعتمد أساسا على التقنية التكنولوجية في عملياتها الإنتاجية، بينما الدول النامية تعتمد على المواد الخام في إنتاجها لمختلف السلع مثل النفط والمعادن وغيرها من المواد الخام.

II-2- أهمية وأهداف التجارة الخارجية :

II-2-1 أهمية التجارة الخارجية :

- للتجارة الخارجية عدة مزايا نذكر منها ما يلي (Belhaoues, 2023, p24-25):
- العمل على تخفيض أسعار السلع والخدمات من خلال زيادة المنافسة بين منتجيها؛
 - توسيع نطاق التخصص وتقسيم العمل، مما يؤدي إلى تحسين جودة السلع والخدمات ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
 - تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية والاقتصادية للدولة؛
 - إنتاج السلع بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة والقضاء على الاحتكار؛

- تعتبر التجارة الخارجية أحد العوامل التي تساهم في التوسع الاقتصادي وتحفز النمو الاقتصادي المستدام للدولة، ومن بين حجج آدم سميث وريكاردو أن مكاسب التبادل التجاري لا تتحقق إلا من خلال التبادل الحر.
- تساعد تحرير التجارة الخارجية على توليد النقد الأجنبي وجذب رأس المال الأجنبي والخبراء في أقل البلدان نمواً؛
- تسمح التجارة الخارجية للدول بالحصول على السلع التي لا يمكنها أن تحقق فيها اكتفاءها الذاتي؛
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم الصادرات في إطار استراتيجية الإنتاج لغرض التصدير، وبالتالي تحقيق توازن خارجي بدرجة أفضل؛
- تعتبر التجارة الخارجية كأحد المؤشرات المهمة لقياس قدرات الدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية؛
- تدعم القدرة التسويقية من خلال خلق العديد من الأسواق الجديدة لمختلف المنتجات، كما تساهم في توفير العديد من الخدمات والسلع على أساس مبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأقل الأسعار؛
- تساعد التجارة الخارجية على إقامة علاقات جيدة بين الدول ومن ثم تحقيق الاستقرار والأمن لمختلف الشعوب.

II-2-2 أهداف التجارة الخارجية :

- تهدف التجارة الخارجية دوراً متميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول. ومن بين أهم أهداف التجارة الخارجية التي تسعى إلى تحقيقها ما يلي (Mehadjebia, 2022, p908) :
- تعبئة عناصر الإنتاج وزيادة القدرة على استغلالها وتعبئتها بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني؛
 - إيجاد حلول قابلة للتطبيق على الضرائب الحكومية المفروضة على السلع الزراعية والصناعية وذلك في العلاقات التجارية الدولية؛
 - إزالة العقبات التقنية التي تعترض التجارة من أجل حماية المستهلكين والمنتجات، وبالتالي تشابك العلاقات وترتبط الدول ببعضها البعض تجارياً؛
 - تحديد الحواجز شبه الجمركية وغير الجمركية، فضلاً عن تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية والإدارية.

II-3 مؤشرات تحليل التجارة الخارجية :

- تتمثل مؤشرات تحليل التجارة الخارجية فيما يلي (ديلي، 2023، ص62):
- هيكل الصادرات: ويتكون من التركيب السلعي والجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة النسيج الاقتصادي للدولة، فكلما تنوع التركيب السلعي من حيث أهميته النسبية دل ذلك على تطور القطاع الإنتاجي وانخفضت مخاطر العملية التصديرية للسلع في الدول الأجنبية، أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للسلع فهو يتعلق بالأسواق الخارجية التي تصدر إليها تلك السلع والتي تعكس درجة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.
 - هيكل الواردات: وتتمثل في التركيب السلعي والجغرافي للواردات، وتكمن أهمية تحليل التركيب السلعي والجغرافي للواردات في التعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي وتبعيته.

- الميزان التجاري: ويتمثل في الفرق بين الصادرات والواردات لدولة ما ويعبر عن حالتين وهما: فائض في الميزان التجاري ويحدث عندما تكون صادرات دولة ما أكبر من وارداتها، وعجز في الميزان التجاري عندما تكون واردات دولة ما أكبر من صادراتها وهو ما يعكس درجة تبعية اقتصاد تلك الدولة.

II-4- استراتيجيات التجارة الخارجية المتعلقة بالنمو الاقتصادي :

تتمثل استراتيجيات التجارة الخارجية المتعلقة بالنمو الاقتصادي في كل من (خوذيري، 2025، ص58):

- سياسة تشجيع الصادرات: لهذه السياسة أثر كبير على النمو الاقتصادي للدولة حيث أنها تساعد في جذب العملة الصعبة للدولة مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.
- سياسة الاستيراد: تقوم هذه السياسة على مبدأ إلغاء القيود الكمية مع تخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية، وذلك بهدف ربط أسعار السلع المحلية بالأسواق العالمية ومن ثم تحقيق منافسة سريعة عادلة بين المنتجات المحلية والأجنبية.

II-5- الآثار الإيجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي :

يمكن توضيح تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي فيما يلي (MEHADJEBIA, 2022,p53):

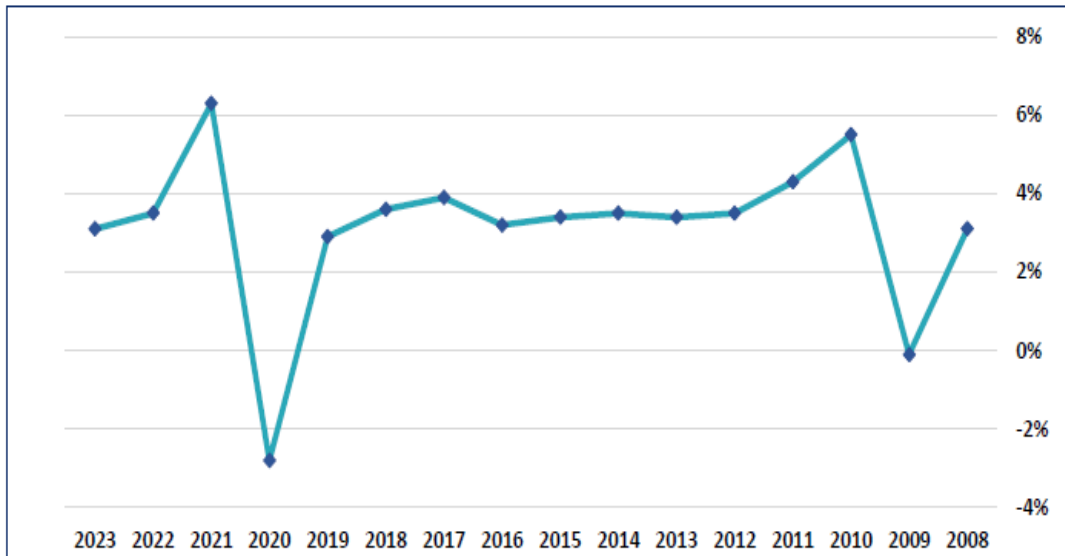
- التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث تساهم الصادرات والواردات من زيادة رأس المال والسلع الوسيطة بشكل فعال في النشاط الاقتصادي لأي بلد. لذلك هناك علاقة قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
- تعمل التجارة الخارجية على الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي لا يتم استخدامها في غياب التجارة الخارجية؛
- تسهل التجارة الخارجية التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛ وتقدم منتجات وخدمات جديدة؛
- تعتبر التجارة الخارجية سلاحًا ممتازًا ضد الاحتكار لأنها تحفز المنتجين المحليين على أن يكونوا أكثر كفاءة في مواجهة المنافسة الأجنبية.

III- انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات الدول العربية :

III-1- تطور النمو الاقتصادي العالمي :

شهدت السنوات الأخيرة أحداثًا متعاقبة أثرت على الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وكان أبرزها تأثير جائحة كوفيد 19 على سلسلة التوريد العالمية والإنتاج، بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية ناهيك عن الصراعات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه الأحداث الأخيرة كان لها أثر كبير على تطور النمو الاقتصادي العالمي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل (01): تطور النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2008-2023)%



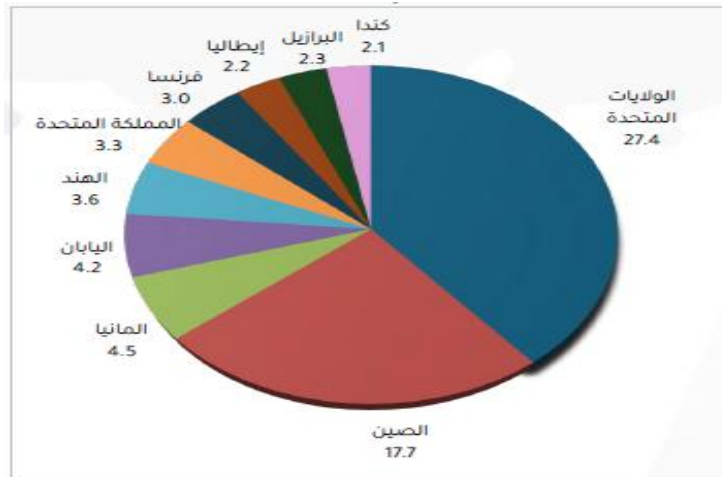
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي"، 2024، ص9.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن هناك انخفاض ملحوظ في النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2020 والذي قدر بـ 3% وهذا راجع أساسا إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 الذي كان لها دور كبير في تغير الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية على الصعيد العالمي، فيما سجل النمو الاقتصادي العالمي تطورا كبيرا خلال سنة 2021 قدر بـ 6.5% وذلك نتيجة الإستراتيجيات الجديدة التي تبنتها الدول للخروج من تداعيات جائحة كوفيد 19 والتي تمثلت أساسا في التوجه نحو التحول الرقمي لمختلف القطاعات الاقتصادية والتي خلقت فرصا جديدة للتجارة الدولية والتفاعل العابر للحدود بين الدول لتشهد سنتي 2022-2023 انخفاضا ملحوظ قدر بـ 3.5% و 3.2% على التوالي الأمر الذي يفسر بتأثير كل من الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على سلاسل الإمداد واستراتيجيات الاستثمار العالمية.

III - 2- الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاديات العالم :

عرفت خريطة الاقتصاد العالمي تغيرا ملحوظا خلال سنة 2023، وذلك من ناحية تطور الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 اقتصاديات العالم وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (02): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 اقتصاديات بالعالم خلال سنة 2023 (تريليون دولار)



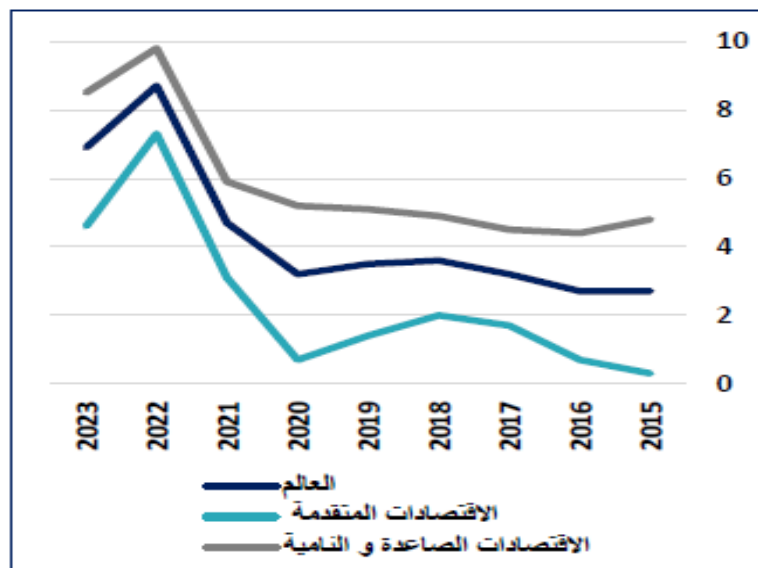
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 20.

من خلال هذا الشكل نلاحظ تصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر 10 اقتصاديات بالعالم خلال سنة 2023، حيث تقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي فيها بـ 27,4 تريليون دولار، تليها الصين بـ 17,7 تريليون دولار حيث تتميز هذه الدول بنمو اقتصادي سريع كما أن اقتصادها قائم على الابتكار والتكنولوجيا في عمليات التصنيع ولها سوق استهلاكي ضخم ونظام مالي متطور، تليها كل من ألمانيا بـ 4,5 تريليون دولار، اليابان بـ 4,2 تريليون دولار، الهند بـ 3,6 تريليون دولار، المملكة المتحدة بـ 3,3 تريليون دولار، فرنسا بـ 3 تريليون دولار، إيطاليا بـ 2,2 تريليون دولار، البرازيل بـ 2,3 تريليون دولار وكندا بـ 2,1 تريليون دولار.

III - 3- تطور معدل التضخم في العالم :

يعد التضخم العالمي واحد من بين أهم القضايا الاقتصادية التي شهدت تطورا ملحوظا خلال ق 21، خاصة خلال جائحة كوفيد 19، والاضطرابات الجيوسياسية والمتمثلة أساسا في الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا، والشكل الموالي يوضح تطور معدل التضخم في العالم.

الشكل (03): تطور معدل التضخم في العالم خلال الفترة (2015-2023) %



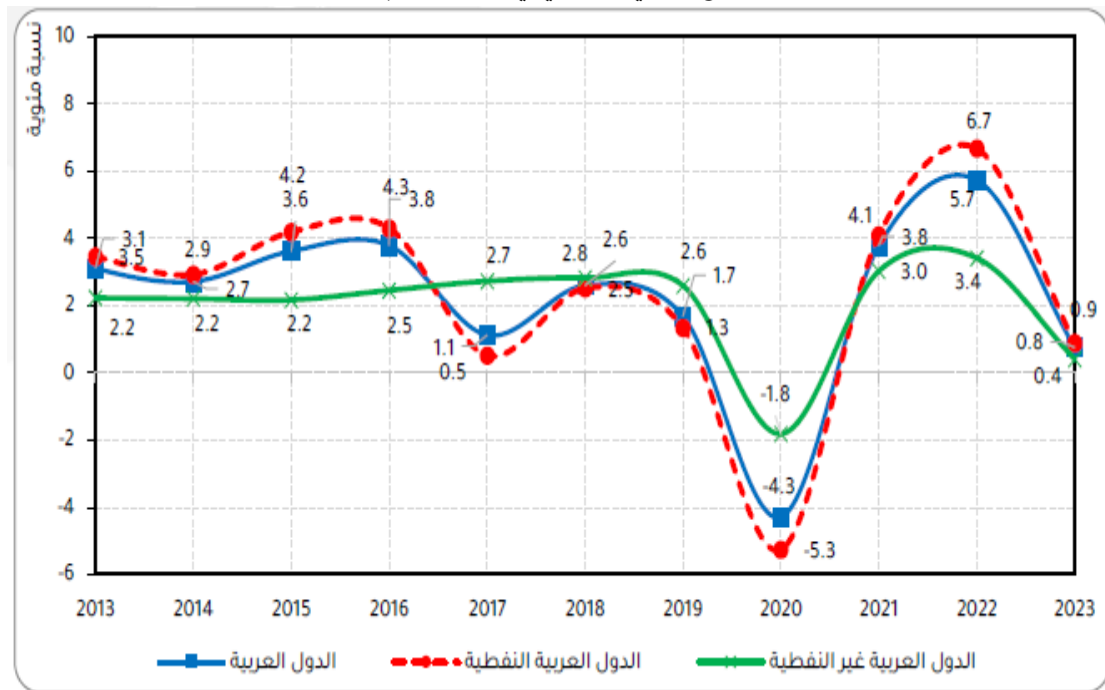
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي"، 2024، ص 14.

شهدت الفترة (2023-2021) ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم العالمية مقارنة بالفترة (2020-2015) وذلك نتيجة تداعيات جائحة كوفيد 19 هذا من جهة، ومن جهة أخرى سجل معدل التضخم العالمي خلال سنة 2023 انخفاضا ب 6,2% مقارنة بسنة 2022 والتي بلغت نسبتها 8,9% وهو منحنى لوحظ سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، حيث يفسر هذا التطور الإيجابي نتيجة بداية التعافي النسبي لاقتصاديات الدول من آثار جائحة كوفيد 19 والعودة إلى سلاسل التوريد الطبيعية والتي أثرت بدورها على الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار على الصعيد العالمي .

III - 4- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية :

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات ملحوظة والتي أثرت بشكل كبير على أداء اقتصاديات الدول العربية . والمتمثلة أساسا في تذبذب أسعار الطاقة، الصدمات التي عرفت سلاسل التوريد العالمية خلال جائحة كوفيد 19، تغير المناخ والتحول الرقمي ناهيك عن رفع أسعار الفائدة عالميا وما يترتب عليها من ضغوط على التجارة الدولية، والشكل الموالي يوضح لنا مدى تأثير هذه التحولات على تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

الشكل (04): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2023-2013) %



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 40.

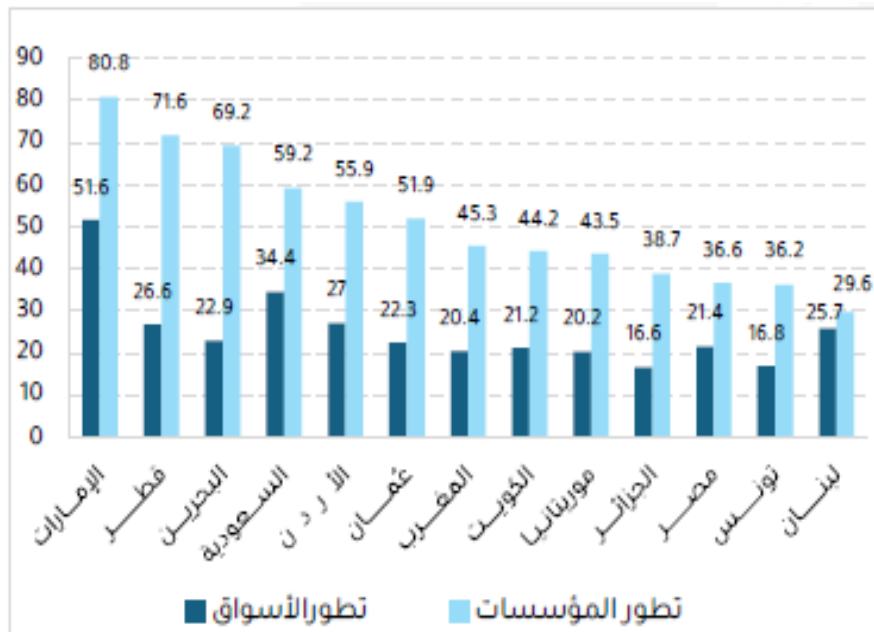
على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن هناك انخفاض ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2023-2013)، كما سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية أدنى مستوياته خلال سنة 2020 ب -4,3% وذلك نتيجة تداعيات جائحة كوفيد 19 وتأثيرها على حركة التجارة الدولية ناهيك عن انهيار أسعار النفط في السوق العالمية والذي وصل إلى 20 دولار للبرميل في أبريل 2020، حيث أثر هذا الانخفاض بشكل مباشر على إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط لينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ب -5,3% خلال سنة 2020 فحين سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية غير المصدرة للنفط انخفاضا ب -1,8%، كما شهدت الفترة (2022-2021) تطورا ملحوظا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

للدول العربية ب 3,8 % و 5,7 % على التوالي الأمر الذي يفسر ببداية التعافي النسبي من جائحة كوفيد 19 وعودة حركة التجارة الدولية مع ارتفاع أسعار النفط. لتعرف سنة 2023 انخفاضاً ملحوظاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ب 0,8 % وذلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة على الصعيد العالمي، مع تراجع أسعار النفط.

III - 5- تطور البيئة المؤسسية والأسواق في الدول العربية :

تلعب كفاءة الأسواق وتطور المؤسسات دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات وتجديد الهيكل الاقتصادي للدول والرفع من كفاءته وقدرته التنافسية في السوق المحلية والدولية، والشكل الموالي يبين لنا تطور البيئة المؤسسية والأسواق في الدول العربية.

الشكل (05): تطور معدل نمو البيئة المؤسسية والأسواق في الدول العربية خلال سنة 2023 %



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 43.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن معظم الدول العربية تعاني من ضعف في تطور المؤسسات والأسواق، حيث تحسنت كل من الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، الأردن، عمان على معدل يفوق 50 % حسب مؤشر تطور المؤسسات، أما فيما يخص تطور الأسواق تحسنت باقي الدول العربية على مؤشر أقل من 27 % ما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة والذي سجل مؤشر تطور الأسواق فيها 51.6 % وذلك نتيجة طبيعة هيكلها الاقتصادي المتطور مقارنة بباقي الدول العربية.

IV- تشخيص واقع التجارة الخارجية في الدول العربية :

IV - 1- أداء التجارة الخارجية السلعية للدول العربية :

IV - 1-1 تطور إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية:

شهد العالم في السنوات الأخيرة سلسلة من التحولات الاقتصادية المتعاقبة وكان أبرزها جائحة كوفيد 19، الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى التقلبات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وضمن هذه

التحديات تسعى الدول العربية لتطوير تجارتها الخارجية باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح لنا تطور إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

الجدول (01): تطور إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2019-2023)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2019-2023)
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023	
الصادرات العربية	1,017.2	759.8	1,088.1	1,441.4	1,228.0	-6.5	-25.3	43.2	32.5	-14.8	4.8
الواردات العربية	859.3	756.6	840.7	969.7	966.0	4.2	-12.0	11.1	15.4	-0.4	3.0
الصادرات العالمية	19,018.3	17,653.0	22,319.1	24,917.6	23,783.6	-2.3	-7.2	26.4	11.6	-4.6	5.7
الواردات العالمية	19,343.0	17,879.8	22,594.2	25,700.0	24,234.7	-2.3	-7.6	26.4	13.7	-5.7	5.8
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.3	4.3	4.9	5.8	5.2						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.4	4.2	3.7	3.8	4.0						

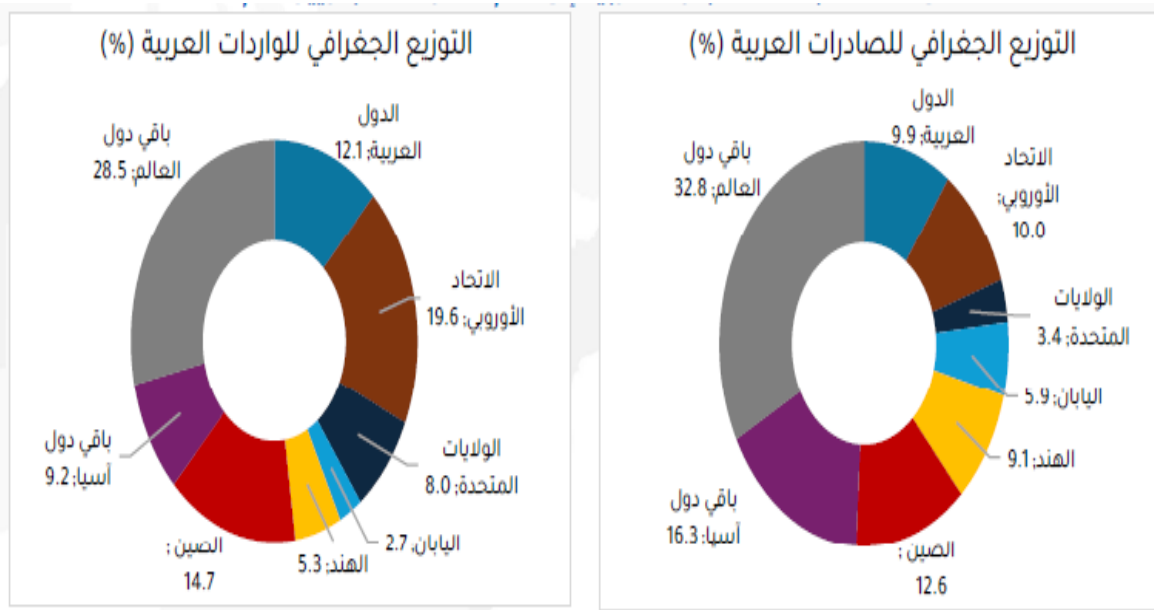
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 196.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن هناك انخفاض جد ملحوظ بالنسبة لحجم الصادرات والواردات العربية خلال سنة 2020 وذلك مقارنة بسنة 2019، وهذا راجع أساساً إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 الأمر الذي أدى إلى تعطل الحركة التجارية الدولية وكذلك انهيار أسعار النفط في السوق العالمية بسبب تراجع الطلب العالمي عليه وذلك لكون أن معظم القطاعات الصناعية الكبرى أغلقت والتي بدورها أثرت على تعطل سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية، فحين شهدت الفترة (2021-2022) تطور كبير في حجم الصادرات والواردات العربية نتيجة بداية التعافي النسبي من آثار جائحة كوفيد 19 وعودة نشاط التبادل التجاري الدولي مع ارتفاع أسعار النفط والتي أثرت بصورة مباشرة على زيادة صادرات الدول المنتجة للنفط أما بالنسبة لارتفاع حجم واردات الدول العربية فيمكن تفسيرها بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي ومدى تأثيره على قيمة المواد المستوردة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد شهدت سنة 2023 توترات جيوسياسية بسبب بداية الحرب الروسية الأوكرانية وما نجم عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد والنقل والتي أثرت نسبياً على انخفاض حجم الصادرات والواردات العربية، وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة كان لها تأثير على التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الفترة (2019-2023) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

IV - 2-1 اتجاه التجارة السلعية العربية:

أثرت الأزمات الجيوسياسية الأخيرة على حركة التجارة العربية وذلك نتيجة الاضطرابات التي يشهدها مناخ التجارة العالمي والتي أثرت بدورها على طبيعة أهم الشركاء التجاريين للدول العربية وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل (06): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال سنة 2023



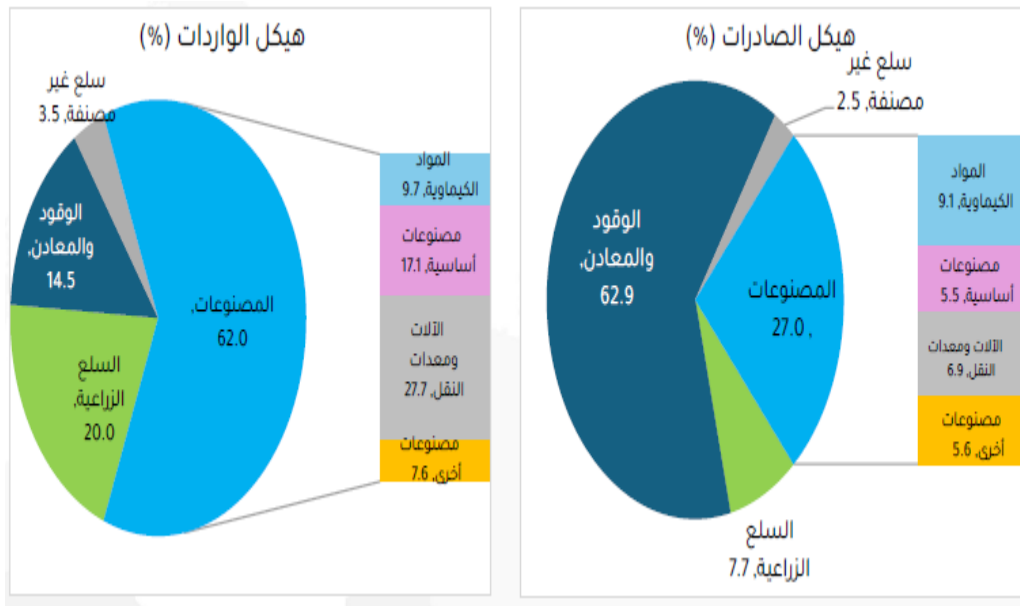
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 197.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن هناك تنوع في الشركاء التجاريين للدول العربية بعيدا عن الدول الغربية والمتمثلة أساسا في كل من: (أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) والتي كانت سابقا تعتبر أهم شريك تجاري للدول العربية خاصة في مجال تصدير النفط واستيراد السلع التقنية والخدمات، حيث سيطرت مجموعة دول آسيا على الحصة الأكبر من الصادرات العربية والتي بلغت نسبتها 43,9 % وذلك خلال سنة 2023 تصدرتهم الصين ب 12 %، الهند ب 9,1 %، اليابان ب 5,9 %، وباقي دول آسيا ب 16,3 %، ليتراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية إلى نحو 10 %، الولايات المتحدة الأمريكية ب 3,4 % وباقي دول العالم بن 32,8 %، وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية فتعتبر مجموعة دول آسيا أكبر مصدر للدول العربية حيث بلغت نسبتها 31,8 % من إجمالي الواردات العربية، يلها الاتحاد الأوروبي ب 19,6 %، الولايات المتحدة الأمريكية ب 8 %، وباقي دول العالم ب 28,5 %، ويفسر توجه التجارة العربية نحو الشركاء التجاريين لمجموعة دول آسيا بسبب الصعود الاقتصادي الآسيوي فالصين والهند تعتبر الأكثر طلبا على المنتجات النفطية والأكثر تصديرا للمنتجات ذات التكنولوجيا العالية والتي توفرها بدورها للدول العربية، كما أن التطورات الجيوسياسية الأخيرة وأبرزها الحرب الروسية الأوكرانية وكذلك الصراعات الأمريكية الصينية دفعت بالدول العربية للتفكير في إعادة تموقعها الإستراتيجي من خلال بناء علاقات اقتصادية جيدة مع جميع القوى الاقتصادية الكبرى وهذا حتى تكون شريكا اقتصاديا فعالا في العالم. وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة أثرت على البنية الجغرافية للشركاء التجاريين للدول العربية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

IV - 3-1 الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية:

في ظل المستجدات الاقتصادية الإقليمية والدولية تسعى العديد من الدول العربية إلى إعادة هيكلة تركيبها السلعي بالشكل الذي يعكس طبيعة اقتصادها سواء من ناحية درجة اعتمادها على مواردها الطبيعية أو من ناحية مدى تطور قطاعها الصناعي والتكنولوجي، والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية.

الشكل (07): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية خلال سنة 2023



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 198.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ تركيز معظم الصادرات العربية على المنتجات النفطية ومشتقاتها (الوقود والمعادن) حيث بلغت نسبتها 62,9 % من إجمالي الصادرات العربية وذلك خلال سنة 2023، تليها المصنوعات ب 27 %، السلع الزراعية ب 7,7 %، السلع غير المصنفة ب 2,5 %، فحين تتركز معظم الواردات العربية على المصنوعات والتي بلغت نسبتها 62 % من إجمالي الواردات العربية وذلك خلال سنة 2023، تليها السلع الزراعية ب 20 %، الوقود والمعادن ب 14,5 % والسلع غير المصنفة ب 3,5 %.

IV - 2- تطور أداء التجارة البينية للدول العربية :

يعد التكامل الاقتصادي العربي إحدى القضايا الهامة التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها وذلك بهدف مواجهة التحديات التي تواجهها، ومن هنا ظهرت التجارة العربية البينية كخيار استراتيجي لتشجيع التبادل التجاري العربي خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، والجدول الموالي يوضح تطور أداء التجارة العربية البينية.

الجدول (02): تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2019-2023)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2019-2023)
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023	
متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾	113.0	96.9	114.0	129.4	119.2	0.4	-14.3	17.7	13.6	-7.9	1.4
الصادرات العربية	112.9	99.4	115.9	127.7	121.2	0.7	-12.0	16.6	10.2	-5.1	1.8
الواردات العربية	113.1	94.4	112.1	131.2	117.3	0.01	-16.6	18.8	17.0	-10.6	0.9

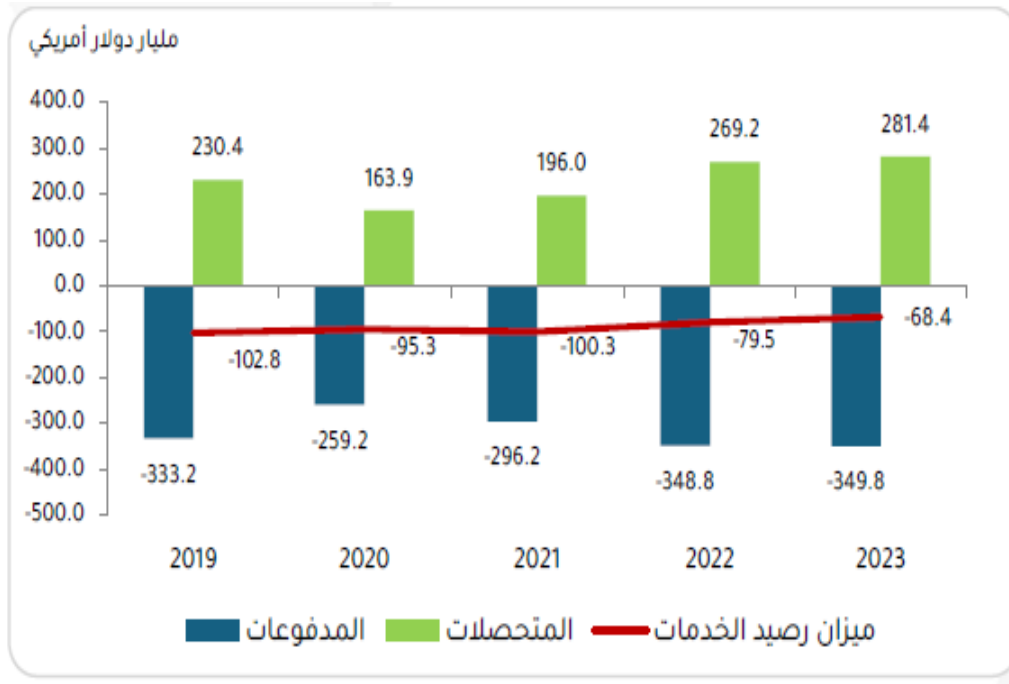
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 201.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن هناك تراجع ملحوظ في أداء التجارة العربية البينية بنسبة -14,3 % خلال الفترة (2019-2020)، وذلك نتيجة المشاكل التي أفرزتها جائحة كوفيد 19 والتي تمثلت أساسا في تعطل سلاسل الإمداد العالمية، وانخفاض الطلب العالمي على الكثير من السلع مما انعكس سلبا على حجم الصادرات والواردات البينية، إضافة إلى تضرر العديد من الدول العربية المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعاره في السوق العالمية، فحين شهدت الفترة (2021-2022) تطور ملحوظ في قيمة التجارة العربية البينية ب 114 دولار و 129,4 دولار على التوالي، الأمر الذي يفسر بعودة نشاط سلاسل الإمداد العالمية نتيجة بداية التعافي النسبي من آثار جائحة كوفيد 19، وفي المقابل تراجع متوسط أداء التجارة العربية البينية ب -7,9 % خلال سنة 2023، وذلك نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما نجم عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، ارتفاع معدل التضخم العالمي وتهديدات الأمن الغذائي، كل هذه الأسباب أثرت وبصورة مباشرة على أداء التجارة العربية البينية خلال سنة 2023.

IV - 3- تطور أداء تجارة الخدمات بالدول العربية :

يحتل قطاع الخدمات دورا حيويا في الاقتصاد العالمي وذلك لكونه يعتبر من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا، ومن هذا المنطلق فقد تزايدت أهمية تجارة الخدمات وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، والدول العربية ليست بمعزل عن كل هذه التطورات فهي تسعى بدورها للاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي، والشكل الموالي يوضح لنا تطور صافي تجارة الخدمات للدول العربية.

الشكل (08): تطور صافي تجارة الخدمات للدول العربية خلال الفترة (2023-2019)



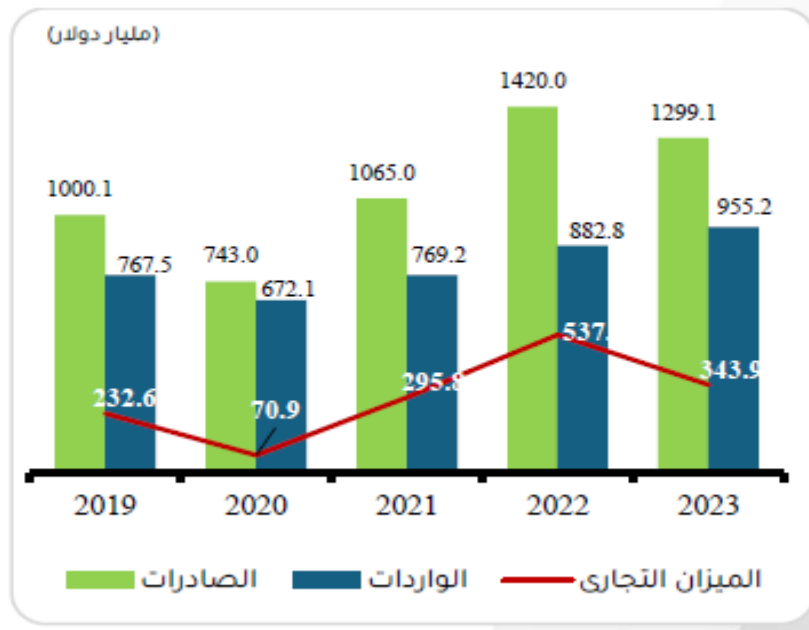
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 207.

من خلال هذا الشكل نلاحظ بأن رصيد الميزان الخدمي للدول العربية سجل عجزا خلال الفترة (2023-2019) وذلك نتيجة الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد 19 بالإضافة إلى التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، حيث أثرت كل هذه الظروف على خدمات النقل والشحن والسفر وباقي الخدمات الأخرى سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، وبالرغم من العجز الذي يشهده رصيد الميزان الخدمي للدول العربية إلا أننا نلاحظ هناك تطور نسبي في المتحصلات الخدمية للدول العربية خلال الفترة (2023-2021) والتي بلغت قيمتها 196 دولار، 269,2 دولار، 281,4 دولار على التوالي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى شهدت المدفوعات الخدمية للدول العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة (2023-2021) والتي بلغت قيمتها 296,2 دولار، 348,8 دولار، 349,8 دولار على التوالي، وذلك نتيجة تخفيف القيود الخاصة بجائحة كوفيد 19 والعودة التدريجية لنشاط خدمات النقل والشحن والسفر إلى فترة ما قبل ظهور الجائحة.

IV - 4- تطور الميزان التجاري للدول العربية :

شهدت السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبيرة سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، والتي كان لها أثر كبير على اقتصاديات الدول العربية ولا سيما موازينها التجارية، وفي هذا السياق يعد فهم وتحليل طبيعة الميزان التجاري للدول العربية خطوة مهمة لتقييم أدائها الاقتصادي والتنافسي خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، والشكل الموالي يوضح لنا تطور الميزان التجاري للدول العربية.

الشكل (09): تطور الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة (2023-2019)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2024، ص 213.

تشير هذه المعطيات إلى أن فائض الميزان التجاري في الدول العربية شهد تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة (2023-2019)، حيث سجل رصيد الميزان التجاري للدول العربية أدنى مستوياته خلال سنة 2020 بقيمة 70,9 مليار دولار، ويرجع هذا التراجع أساساً إلى الظروف التي فرضتها جائحة كوفيد 19 والتي أثرت على حركة الصادرات والواردات العربية بسبب تعطل سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية، إضافة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، فحين عرفت الفترة (2022-2021) تطوراً في فائض الميزان التجاري للدول العربية والتي بلغت نسبتها 295,8 دولار و 537 دولار الأمر الذي يفسر بعودة النشاط الاقتصادي العالمي بعد جائحة كوفيد 19 مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وتحسن سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية مما سمح بزيادة صادرات الدول العربية، كما شهدت سنة 2023 انخفاضاً في فائض الميزان التجاري للدول العربية بقيمة 343,9 دولار وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة والتي أثرت بدورها على انخفاض الطلب العالمي للصادرات ناهيك عن التطورات الجيوسياسية والمتمثلة أساساً في الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

IV - 5- التحديات التي تواجه التجارة الخارجية في الدول العربية :

على ضوء ما تم عرضه في الجانب التحليلي لهذه الدراسة يمكننا القول بأن التجارة الخارجية في الدول العربية تواجه مجموعة من التحديات وهي:

- يشكل غياب الشفافية وضعف الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالتبادل التجاري العربي من بين أهم التحديات التجارة الخارجية في الدول العربية؛
- مشكلة التعقيدات البيروقراطية والتي تتمثل أساساً في تعدد الإجراءات الجمركية والتي تعرقل انسياب التجارة الخارجية للدول العربية؛

- عدم وجود إرادة سياسية وغياب التنسيق المشترك بين الدول العربية يمثل تحديا كبيرا لتبني مشروع اقتصادي متكامل يخدم أهداف التجارة الخارجية للدول العربية؛
- تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية أدى إلى ضعف التكامل التجاري العربي؛
- التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى بسبب اعتماد العديد من الدول العربية على النفط والمواد الخام كمصدر رئيسي للصادرات وذلك نتيجة غياب التنوع القطاعي في اقتصاديات الدول العربية؛
- ضعف القدرات التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الدولية نتيجة محدودية القدرات التصنيعية والإنتاجية؛
- هشاشة البنية التحتية واللوجستية للعديد من الدول العربية والمتمثلة أساسا في ضعف شبكات النقل والشحن مع ارتفاع تكاليفها؛
- محدودية التجارة العربية البينية مقارنة بالتجارة الخارجية نتيجة غياب سوق عربية موحدة.

V- الخاتمة :

تعد التجارة الخارجية واحدة من بين أهم محركات النمو الاقتصادي للدول العربية والتي تعكس درجة انفتاحها التجاري، وعلى هذا الأساس تسعى الدول العربية إلى لعب دور فعال في ساحة التجارة الدولية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الأخيرة التي يشهدها المحيط الدولي، غير أن أداء التجارة الخارجية للدول العربية لا يعكس لنا امكانياتها الطبيعية ولا عمقها التاريخي والحضاري ولا حتى موقعها الاستراتيجي وذلك نتيجة التحديات التي تواجهها والمتمثلة أساسا في ضعف التنسيق بين سياساتها التجارية وغياب إرادة سياسية واضحة ناهيك عن ضعف قدراتها التصنيعية والتنافسية، وبالتالي فإن تعزيز التجارة الخارجية للدول العربية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رؤية استراتيجية تشمل إصلاحات التنظيمية وهيكلية شاملة .

1.V. نتائج البحث:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تعاني غالبية الدول العربية من محدودية في تطور مؤسساتها وأسواقها، في حين تتمتع كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر والمملكة العربية السعودية بهياكل اقتصادية أكثر تقدما، الأمر الذي يمنحها قدرة أكبر على النمو وفتح لها آفاقا واعدة في الأسواق الدولية؛
- أثرت التحولات الاقتصادية العالمية والمتمثلة أساسا في جائحة كوفيد 19 والآثار المترتبة عنها بالإضافة إلى التطورات الجيوسياسية (الحرب الروسية الأوكرانية) على اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2019-2023) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- هناك تنوع في الشركاء التجاريين للدول العربية بعيدا عن الدول الغربية (أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) والتوجه نحو مجموعة دول آسيا (الصين والهند) كأهم شريك تجاري للدول العربية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- محدودية التركيب السلعي للصادرات العربية وتركيزه على المنتجات النفطية ومشتقاتها بنسبة 62,9 % من إجمالي الصادرات العربية؛
- بالرغم من أن الميزان التجاري للدول العربية سجل فائضا خلال الفترة (2019-2023) إلا أن هذه النتائج لا تعكس حقيقة إمكانيات الدول العربية في مجال ترقية تجارتها الخارجية وذلك نتيجة التحديات التي تواجهها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2.V. مقترحات البحث:

- على ضوء ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يمكننا تقديم جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية:
- ضرورة العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية للدول العربية وذلك من خلال وضع أطر تشريعية وتنظيمية مشتركة بالشكل الذي يمكن من تسهيل تبادل المعلومات التجارية بين الدول العربية؛
- الحد من البيروقراطية التي تعرفها إجراءات التجارة الخارجية في العديد من الدول العربية وذلك من خلال إصلاح الأنظمة الجمركية وتوحيد المعايير؛
- تفعيل اتفاقيات التجارة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية؛
- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وذلك من خلال إنشاء سوق عربية موحدة وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، الأمر الذي سيمنح للدول العربية قوة تفاوضية أكبر في التعامل مع الأسواق الدولية؛
- تشجيع الاستثمارات المشتركة بين الدول العربية في مجال تحسين جودة البنية التحتية واللوجستية اللازمة للتبادل التجاري الدولي؛
- ضرورة تشكيل هيئة عربية مشتركة تتولى مهمة استشراف الأزمات الاقتصادية التي قد يشهدها العالم مستقبلا، وذلك بهدف تخفيف أثارها على أداء التجارة الخارجية للدول العربية؛
- العمل على تنويع القطاعات الإنتاجية للدول العربية وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية والتوجه أساسا نحو إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة ومن ثم ضمان استدامة النمو الاقتصادي للدول العربية وتعزيز قدراتها التصديرية؛
- ضرورة تحسين أداء التجارة العربية البينية الأمر الذي سيرفع من القدرة التنافسية للمنتجات ويفتح لها آفاقا في الأسواق الدولية.

VI - الإحالات والمراجع :

- Belhaoues Salima, N. H. (2023). Measuring the impact of foreign trade liberalization on economic growth in Algeria using the ARDL autoregressive model during the period 1980-2021. *Revue Organisation & Travail*, 12(4).
- EZZABOUN, A. (2015). Foreign trade. Amman: Jordan. El-YAZOURI scientific publisher for publishing and distribution(1).
- Mehadjebia Nassira, M. a. (2022). The Role of E-Commerce in Promoting Foreign Trade Statistical Study Using PCA Data in Algeria (2000-2018). *Journal of Economic & Financial Research*, 9(2).
- MEHADJEBIA, N. (2022). STANDARD MODELING of THE EFFECT OF FOREIGN TRADE ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA DURING THE PERIOD (2000-2018) USING THE ARDL MODEL. *International journal of economic performance*, 5(2).
- Mekhnane Okba, Y. M. (2025). Techniques of Foreign Trade in the Context of Using Artificial. *Journal of Economic Geography*, 2(2).
- إينال أمينة. (2017). محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1984-2014).كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- خوذيري عيسى ، يوسف رشيد. (2025). اتجاهات التجارة الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 15 (2).
- ديلي نظيرة ، قلادي راج. (2023). أثر التجارة الخارجية على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، 8(1).
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2024)، "التطور الاقتصادي والنقدي".
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2024)، "صندوق النقد العربي".